

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد سعيد الشريدة .

وعضوية القضاة السادة

يوسف نيابات ، غريب الخطابية ، غصبي المعايطه ، وشاح الوشاح .

المميز : مدعي عام الجمارك بالإضافة لوظيفته .

المميز ضدها :

بتاريخ ٢٠١٣/١١/٥ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الجمارك الاستئنافية بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣٠ في القضية رقم ٢٠١٣/٣٨١ القاضي: برد
الاستئناف وتأييد القرار المستأنف.

طالباً قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز لأسباب تتلخص في :
١. أخطأت المحكمة مصدرة القرار المميز عندما قضت بتغريم المميز ضدها بمبلغ
٢٥١٠٠ دينار بواقع القيمة

٢. أخطأت محكمة الجمارك الاستئنافية بتأسيس قرارها على قانون توحيد الرسوم

٣. أخطأت محكمة الجمارك الاستئنافية بعدم إضافة الضريبة العامة على المبيعات التي
تعرضت للضياع لما حكم به كبذل مصادرة....

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن وقائع هذه القضية تتلخص في :

بتاريخ ٢٠١٣/٥/٦ أحوالت النيابة العامة الجمركية الظنينة

ذ.م.م إلى محكمة الجمارك البدائية لمحاكمتها عن جرم

التصرف بجزء من محتويات المعاملة الجمركية رقم

قبل إجازتها من الجهات المختصة خلافاً لأحكام المادتين ٢٠٣ و ٢٠٤ من قانون الجمارك

وقانون الضريبة العامة على المبيعات سندا إلى الوقائع التي أوردتها بقرار الظن .

نظرت محكمة الجمارك البدائية الدعوى وبعد استكمالها إجراءات التقاضي فيها

أصدرت بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٧ قراراً غيابياً بحق الظنينة في القضية رق ٢٠١٣/٣٤٩

يتضمن إدانة الظنينة بجنحة التهريب الجمركي والتصرف بجزء من محتويات المعاملة

الجمركية رقم وفقاً للمادة ٢٠٣ من قانون الجمارك و جنحة

التهرب الضريبي وفقاً لنص المادة ٣٠ من قانون الضريبة العامة على المبيعات والحكم

عليها بما يلي :

١. الغرامة ٥٠ ديناراً والرسوم وعن جرم التهريب .

٢. الغرامة ٢٠٠ دينار والرسوم عن جرم التهريب الضريبي .

و عملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد ووهي الغرامة ٢٠٠ دينار والرسوم .

٣. إلزام الظنينة بدفع مبلغ ٤٥١٨٠ ديناراً بواقع مثلي قيمة البضاعة المهربة بالإضافة

للسوم الجمركية المتهرب منها بمثابة تعويض مدني لدائرة الجمارك .

٤. إلزام الظنينة بدفع مبلغ ٢٥١٠٠ دينار بدل مصادرة بواقع القيمة مشتملة على

الرسوم.

٥. إلزام الظنينة بدفع مبلغ ٨٠٣٢ ديناراً بواقع مثلي ضريبة المبيعات المتهرب منها بمثابة تعويض مدني لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

لم يرض مدعي عام الجمارك في الشقين المتعلقين بالفترتين الحكيمتين ٣ و٤ من القرار المذكور فطعن فيه استئنافاً .

بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣٠ أصدرت محكمة الجمارك الاستئنافية قراراً في القضية الجزائية رقم ٢٠١٣/٣٨١ وهو المشار إليه في مقدمة هذا القرار .

لم يرض مدعي عام الجمارك في القرار المشار إليه فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز المنصبة على تخطئة محكمة الجمارك الاستئنافية بعدم إضافة مقدار الضريبة العامة على المبيعات المتهرب من دفعها لما حكم به كتعويض مدني لدائرة الجمارك وبدل مصادرة البضاعة المهربة .

في ذلك نجد إن المادة ٢٠٦/ب/٢ من قانون الجمارك قد أوجبت الحكم على مرتكبي جرم التهريب بالتعويض المدني من مثلي القيمة إلى ثلاثة أمثال القيمة إضافة للرسوم عن البضائع الممنوعة أو المحصورة .

ونجد إن المادة ٢٠٦/ج من القانون ذاته قد أوجبت الحكم بما يعادل قيمة البضاعة المهربة مشتملة على الرسوم عند عدم حجزها كبديل مصادرة .

ونجد إن المادة الثانية من قانون توحيد الرسوم والضرائب رقم ٧ لسنة ١٩٩٧ قد حددت الرسوم والضرائب التي تتحقق على استيراد البضائع ولم يكن من ضمنها الضريبة العامة على المبيعات .

فإن ما يتوجب الحكم به وفقاً لأحكام المادة ٢٠٦ من قانون الجمارك هي الرسوم والضرائب التي حددتها المادة الثانية من قانون توحيد الرسوم والضرائب المشار إليه التي ليس من ضمنها الضريبة العامة على المبيعات .

وعليه فإن عدم إضافة الضريبة العامة على المبيعات لما حكم به كتعويض مدني لدائرة الجمارك وبدل مصادرة ليس به مخالفة لأحكام القانون وما استقر عليه قضاء محكمة التمييز في العديد من القرارات ويكون ما أثير بأسباب الطعن واجباً رده .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ ربيع الأول سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٨/١/٢٠١٤ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ف.أ.

lawpedia.jo